جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى / كلية التربية
قسم اللغة العربية
الدراسات العليا

(شَرْح عُمدَة الحَافِظِ وَعُدّة اللافِظ)

لجَمَالِ الدّينِ مُحمَّدٍ بنِ مالِك النحويّ

دراسة وتحليل

رسالة تقدمت بها

هند إبراهيم ناجي

إلى مجلس كلية التربية في جامعة ديالى

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

بإشراف

أ.م.د. عليّ عبد الله العنبكيّ

رجب 1426هـ

آب 2005م

منهج ابن مالك في شرح عمدة الحافظ

لقد كان لابن مالك طريقته الخاصة في التأليف، وهي طريقة تقوم على البدء بوضع المقدمات الموجزة، ثم بسطها بشروح مفصلة، لذا تباينت مصنفاته في الطول والقصر، والإطناب والإيجاز، والسهولة ووعورة المسلك، وسبب ذلك يعود الى أنّه أراد أنْ يضع مصنفات تتفق وعقلية جميع دارسي النحو العربي.

ولكن السمة الغالبة على أكثر كتبه هي نزوعه نحو اليسر والوضوح ، فقارىء كتابه (شرح عمدة الحافظ) لا يجد أيّة صعوبة أو تعقيد في فهمه ، فقد كان المصنف حريصا على اختيار اسلوب يتسم بالوضوح، ولغة سهلة قريبة من أذهان المتعلمين ، مبتعداً في أكثر الأحيان عن علل النحاة واستدلالاتهم وخلافاتهم التي كان يرى فيها تعسفا لا فائدة منه ، ألاّ أنّ هذا لا يعني انعدام التأويلات أو الخلافات النحوية فيه ، بل هي موجودة ولكن بنحو ليس مبالغ فيه ، لذا جاء كتابه هذا سهل التناول والمأخذ ، قريبا الى النفس لا تمل منه ، وأنّما ترغب فيه، وتتلذذ بتتبع موضوعاته وتفصيلاته.

ويمكن تعرّف منهج ابن مالك في (شرح عمدة الحافظ) من خلال ذكر موضوعات الكتاب وأبوابه، وبيان أبرز خصائص منهجه في الكتاب .

موضوعات الكتاب وابوابه

من يدقق النظر في كتاب (شرح عمدة الحافظ) يجد أنّ المصنف قد قسم كتابه على أبواب والأبواب على فصول والفصول على جزئيات كما هو الحال في كتبه الأخرى، وانْ لم يشر الى ذلك صراحة ، ولكنه لم يضع عناوين تميز هذه الأبواب والفصول والجزئيات بعضها من بعض ، وانّما لجأ الى طريقة عرض المتن – اولاً – واضعاله رمز (ص) ثم عرض الشرح – ثانيا – واضعا له رمز (ش)[1] ، فنراه يتناول عبارة المتن تناولاً مجزءاً ، فهو يقسمها على جزئيات ثم يشرع في تفصيل كل جزئية منها على حدة في الشرح مشفوعا ذلك بالأمثلة والشواهد العربية الفصحى ، فان وجد للنحاة فيها آراءً مختلفة عرض لها باسلوب موجز بعيد عن الإطناب مبينا رأيه في ذلك .

ولنأخذ على سبيل المثال حديثه عن (المعرف بال) في باب المعرفة والنكرة إذ لم يضع عنوانا يميز هذا الموضوع من غيره، إذ قال في المتن ، ص : ((المعرف بال : ما احدثَتْ فيه

(1) ينظر : شرح عمدة الحافظ (هـ) ، (المقدمة) / 93 ، وشرح عمدة الحافظ (د)، (المقدمة) / 12.

عموما أو خصوصا))[1].

قال المصنف في شرح هذه العبارة، ش : ((قد تدخل (ال) على الاسم فلا تحدث فيه معنى، وذلك اذا دخلت على علم منقول من اسم جنس ، كـ(فَضْل) فانّه دال على شخص معين فلو دخلت (ال) عليه لم تنقله من شياع الى تعيين بل دلالته مقرونا بها كدلالته عاريا منها، وكذا اذا دخلت زائدة على ما يجب تنكيره كقولهم (جاءوا الجّماءَ الغفيرَ) بمعنى (جاءوا جمّاء غفيراً)؛ لانهما حالان والحال لا تعرف وكذا قول الشاعر :

رأيتُكَ لَمّا أنْ عَرَفْتَ وجُوهَنَا صَدَدْتَ وطِبْتَ النَّفْسَ يا قَيْسُ عَنْ عَمرِو[2] .

أراد : وطبت نفساً لأنّه تمييز، والتمييز لا يعرف ، فمن هذه ونحوها احترزت بإحداثها عموما أو خصوصا .

ومثال ما أحدثت فيه عموما قوله تعالى : ﴿ وخُلِقَ الانسانُ ضعيفًا﴾ [3] ، وعلامتها صلاحية الاستغناء عنها بـ(كلّ)كقولك :(وخُلِقَ كلُّ انسانٍ ضعيفًا) ، وتتناول ما احدثت فيه خصوصا:المعهود بذكر كقوله تعالى:﴿ فَعَصَى فِرْعَونُ الرَّسُولَ ﴾[4].

والمقارن ذكره رؤية مسماه كقولك لمن سدد سهما : (القرطاس) ، والمعهود بالعلم كقوله تعالى : ﴿ إذْ هُمْا في الغَارِ ﴾ [5] و ﴿ إذْ يُبَايِعُونَكَ تَحتَ الشَّجَرةِ ﴾ [6]))[7].

وقد سار المصنف على ذلك في جميع كتابه مكتفيا بوضع (ص) رمزاً للمتن ، و (ش) رمزاً للشرح ، ولم يزد على ذلك معتمداً على ذكاء القارىء في التفريق بين الأبواب والفصول والجزئيات ، وإذا أخذنا بنظر الاعتبار ما تركه المصنف من مؤلفات في النحو اتضحَ لنا أنّ هذا المسلك منه يعد منهجاً فريداً يختلف عما جاء في جميع مصنفاته النحوية الأخرى .

وأنا أرى أنّ المصنف هنا لم يتبع الطريقة السوية في إهماله العناوين على الرغم من أهمية الموضوعات التي طرقها في كتابه هذا ، ودقة المعلومات فيه ؛ لان ذلك يرهق أذهان المتعلمين في

---

(1) شرح عمدة الحافظ (د) / 152 .

(2) البيت لراشد بن شهاب اليشّكري ، المفضليات 310 ، وهومن شواهد شرح التسهيل لابن مالك 2/ 386 ، وشرح الكافية الشافية 1 / 324 ، وشرح ابن الناظم 41 ، وشرح ابن عقيل 1/ 158 ، وشرح التصريح 11/ 151، والبهجة المرضية 28 ، وشرح الاشموني 1/ 85 .

(3) النساء / 28 .

(4) المزمل / 16 .

(5) التوبة /40.

(6) الفتح / 18 .

(7) شرح عمدة الحافظ (د) / 152 – 154 .

التفريق بين الأبواب والفصول والجزئيات، وهذا لا يتماشى مع منهجه الدراسي التعليمي وطريقته التيسيرية التوضيحية في التأليف .

أما موضوعات الكتاب ، فلا تكاد تختلف كثيراً عما جاءت في المصنفات النحوية الأخرى ، فبعد أنْ افتتح المصنف كتابه بمقدمة نثرية قصيرة بيّن فيها الغرض الاساس الذي من أجله ألف الكتاب ، حين قال : ((هذه تنبيهات مختصرة يستعان بها على فهم ما تضمنته مقدمتي الموسومة بـ (عمدة الحافظ وعدة اللافظ)))[1]، ابتدأ الكتاب بالحديث عن أقسام الكلمة (اسم وفعل وحرف) وفيه تحدث عن علامات كل قسم من الأقسام الثلاثة ، ثم تحدث عن باب الإعراب والبناء وما يتعلق به وضمن هذا الباب خمسة من الموضوعات الفرعية وهي (إعراب المقصور والمنقوص وإعراب الفعل المعتل، وما يدل على الرفع نيابة عن الضمة ، وما يدل على النصب نيابة عن الفتحة ، وما ينوب عن الكسرة والسكون في الجر والجزم))، ثم انتقل إلى باب النكرة والمعرفة وفيه تحدث عن كل نوع من أنواع المعارف ولكن بشكل مختصر جداً وبترتيب مخالف لما جاء في مصنفاته الأخرى مبتدئاً بالعلم ، فالضمائر ، والموصول ، واسم الاشارة ، والمعرف بال ، والمعرف بالنداء وبالإضافة .

ثم تحدث عن المبتدأ وخبره وما يتعلق بهما من أحكام التقديم والتأخير وأنواعهما وغير ذلك، ثم الفاعل والنائب عنه ، ثم انتقل الى الحديث عن نواسخ الابتداء : كان وأخواتها ، ثم ذكر بعدها ما يعمل عملها من الحروف وهي (ان ، وما ، ولا ، ولات) ، ثم إنّ وأخواتها ، وحسب واخواتها ، ثم ما يعمل عمل (إنّ) وهي (لا) النافية للجنس ، وبعدها انتقل الى باب حروف الجر ، فالنداء ، وحروف التحضيض ، وبناء المضارع ورفعه وتوكيده ، ثم نصب المضارع وجزمه ، فباب الاستثناء ، فالأستفهام ، ثم انتقل الى المنصوبات فذكر المفعول له ، والمفعول معه، والمفعول فيه ، والحال ، والتمييز ، وبعدها انتقل الى الإضافة ، ثم العدد ، ثم التوابع مرتبا إياها ترتيبا مخالفا لما جاء في مصنفاته الأخرى مبتدئا بالنعت ، ثم التوكيد ، فالبدل ، وعطف البيان ، والنسق ، ثم انتقل الى المشتقات فتحدث عن اسم الفاعل وعمله ، وصيغ المبالغة وعملها، واسم المفعول وعمله ، والصفة المشبهة وعملها . ثم تحدث عن المصدر وعمله ، وصوغ اسم الفاعل من الثلاثي وغيره ، وصوغ اسم المفعول من الثلاثي ، فابنية المصادر ، واسماء الافعال ، فالتعجب ، فافعل التفضيل ، فالمدح والذم وفيه تحدث عن نعم وبئس وما جرى مجراهما (حبذا) الذي ذكره بعد حديثه عن نعم وبئس ، ثم افعال المقاربة معللاً سبب افراده بابا مستقلا لها عن باب (كان وأخواتها)، حيث قال : ((حقّ

(1) شرح عمدة الحافظ (د) / 95 .

هذه الأفعال أنْ تذكرَ في باب (كان) لمساواتها إيّاها في عدم الاستغناء بمرفوع ولكنها فارقت (كان) بأنّ أخبارها لا تكون إلاّ أفعالاً مضارعة على التفصيل المذكور فلذلك افرد لها بابٌ ...)))[1]، ثم تحدث عن المؤنث ، ثم باب الممنوع من الصرف ، فالنسب ، ثم عن التثنية ، وصيغة جمع السلامة المشبهة بالمثنى وقصد بها هنا جمع المذكر السالم معللا سبب قوله (المشبهة بالمثنى) : ((لأنّ المذكر من جمعي السلامة يشبه المثنى في إعرابه بحرفين ، أحدهما مخصوص بالرفع ، والآخر يشترك فيه الجر والنصب))[2] ، ثم انتقل الى جمع المؤنث السالم ، وجمع التكسير ، فالتصغير ،وختم المصنف كتابه بباب الوقف .

نرى مما تقدم أنّ المصنف قد جمع في كتابه هذا بين علمي النحو والصرف ولم يفرق بينهما على الرغم من أنّ كلَ واحدٍ منهما قد اصبح علماً مستقلا بنفسه في ذلك الوقت ، إلاّ أنّه مع ذلك قد اتقن الترتيب والتبويب واحكام المنهج بما يناسب قابليات الطلبة وتجاربه الطويلة في ميدان التدريس ، لأنّ غرضه الاساسي من تأليف (عمدة الحافظ) قبل القيام بشرحه هو أنْ يعدّ للطلاب متنا يساعدهم على حفظ ما يفيدهم في إتقان النحو العربي ، الذي كان من أهم المواد الثقافية في عصره، فهو الوسيلة لدراسة العلوم الشرعية في ذلك الوقت .

وقارىء كتابه (شرح عمدة الحافظ) يجد أيضا تفاوتا كبيراً بين الموضوعات التي شرحها المصنف في الطول والقصر، فبينما استغرقت بعض الموضوعات عشرات الصفحات مثل : الحال، والإضافة ، والممنوع من الصرف ، وجمع التكسير[3] ... الخ ، يجد موضوعاتٍ أخرى لم يتجاوز المصنف في شرحها الصفحتين أو الثلاث صفحات مثل : العلم ، والموصول، واسم الاشارة ، والفاعل ، والصفةِ المشبهةَ [4].... الخ .

وقد راعى المصنف في شرح هذه الموضوعات جميع المستويات ، فهو لم يلجأ إلى الإطناب والإسهاب في الشرح ، وفي ذكر المسائل وسرد الخلافات مما يؤدي إلى الصعوبة والتعقيد ، كما أنّه لم يعمد أيضا إلى الإيجاز الشديد في شرح موضوع ورد في المتن مما يجعل القارىء غير ملم بالمادة، وأنّما أتخذ بين ذلك سبيلاً ، فجاء كتابه معتدلاً في الشرح بما يناسب جميع المستويات، متخذاً بذلك منهجا خاصا به لم يعتمده في مصنفاته الأخرى اكتسبه من خبرته الطويلة في التأليف والتدريس ، فجاء كتابه جميلاً في عرضه ، سهلاً وواضحاً في اسلوبه ، دقيقا في عباراته.

---

(1) شرح عمدة الحافظ (د) / 810 .

(2) المصدر نفسه : 907 .

(3) ينظر : المصدر نفسه 417 ، 480 ، 804 ، 916 .

(4) ينظر : المصدر نفسه 139 ، 142 ، 150 ، 180 ، 685 .

والذي يدقق النظر في موضوعات الكتاب السابق ذكرها يجد أيضا ان المصنف لم يطرق الأبواب النحوية والصرفية جميعها ، وإنما اقتصر على الأبواب المهمة التي تفيد المتعلم في اتقان فن النحو العربي، لذلك خلا كتابه من موضوع الإعلال ، والإبدال ، والإمالة[1] ، والاختصاص، والإغراء، والتحذير ، والاشتغال ، فان وجد في الأبواب والموضوعات التي طرقها في كتابه هذا ما يتصل بهذه الموضوعات اغفل ذكره، أو تحدث عنه دون تفصيل ، لذلك نراه يغفل الحديث عن بناء الفعل الأجوف أو المضعف للمجهول ، ويكتفي بقوله في الشرح عند حديثه عن هذا الموضوع: ((والمراد بالموافقة في الصوغ، أنّ يضم أوله مع كسر ما قبل الآخر انْ كان ماضيا، ومع فتحه ان كان مضارعا ، كقولك في ضَرَبَ و يَضْرِبُ : ضُرِبَ و يُضرَبُ .

ونبه بـ (الصوغ) أيضا على أنْ يجعل مثل حركة الاول لثالث المبدوء بهمزة وصل ، ولثاني المبدوء بتاء المطاوعة كقولك: استُخْرِجَ المتاعُ ، وتُعَلّمَ الحسابُ))[2] .

هذا كل ما قاله المصنف عند حديثه عن كيفية بناء الفعل للمجهول .

وقد يتطرق احيانا قليلة الى بعض هذه الموضوعات التي لم يذكرها في كتابه إذا استوجب الأمر ذلك، ولكن بصورة إجمالية، ودون تفصيل فيها ، كقوله عند الحديث عن حذف الفعل مع مرفوعه وجوبا في باب النائب عن الفاعل : ((ومن الحذف الواجب قولهم في التحذير:(إيّاكَ والشرَّ)، أي: نَحِّ نفسكَ عن الشرَّ ، ونَحِّ الشّرَ عنك))[3]، إذ اكتفى المصنف هنا بوضع مثال يوضح حذف الفعل وجوبا مع فاعله في باب التحذير دون الدخول في تفاصيل هذا الموضوع .

ومثله أيضا ما ورد في معرض حديثه عن صوغ اسم المفعول من فعل معتل ، إذ قال : ((ويجاء به ما عينه ياء كـ(مَبِيْعٍ) في الافتتاح بميم مفتوحة يليها كسرة قبل ياء يليها الآخر .

ويجاء به مما عينه واو كـ (مَحُوزٍ) في الافتتاح بميم مفتوحة يليها ضمة قبل واو يليها الآخر.

ويجاء به مما لامه ياء كـ(مَرْمِيّ) في الافتتاح بميم مفتوحة يليها ساكن قبل كسرة يليها ياء مشددة.

ويجاء به مما لامه واو كـ(مَغْزُوّ) في الافتتاح بميم مفتوحة يليها ساكن قبل ضمة يليها واو مشددة .

---

(1) ينظر : شرح عمدة الحافظ (هـ) ، (المقدمة) / 94 ، وشرح عمدة الحافظ (د) ، (المقدمة) / 65 .

(2) شرح عمدة الحافظ (د)/ 184 .

(3) المصدر نفسه 193 .

وتصحيح ما عينه ياء كـ(مبيُوع) و(مخيوط) لغة تميمية ، وإجراء ما لامه واو مجرى ما لامه ياء كـ(معديّ) في (معدوّ) جائز ، وترك ذلك أجود))[1] .

فقد اكتفى المصنف هنا أيضا بوضع أمثلة معينة يسير عليها من يريد صوغ اسم المفعول من فعل معتل مع بيان حدوث تغيير في الصيغة ، دون تفصيل للقول في سبب ذلك ؛ تجنبا للخوض في تفاصيل موضوع (الإعلال) وهو موضوع قد اغفل المصنف ذكره في كتابه– كما أشرت سابقا– .

ولعل السبب الذي جعل المصنف لم يطرق هذه الأبواب في كتابه ، هو لقصد التخفيف والتيسير عن الدارسين ، وعدم إرهاقهم بموضوعات ربما لا تعود عليهم بفائدة كبيرة ؛ وذلك انّ هدفه الاول والأساس من تأليف الكتاب – كما أشرت سابقا – هو أنْ يعدَّ خلاصة وافية تفيد الدارسين في اتقان ما يفيدهم من الأبواب النحوية والصرفية المهمة .

اما ابرز سمات منهجه [2] في الكتاب فيمكن إيجازها بالأمور الاتية :

1– الاهتمام بالجانب التعليمي :

سلك المصنف في كتابه هذا مسلكا تعليميا ، إذ نراه يحاول أنْ يقرب المادة الى أذهان المتعلمين بأيسر الطرق وأسهلها ، فيسوق ما يقتضيه المقام من نظير ، فيقول عند حديثه عن أقسام الكلام في الشرح : ((نسبة الكلمات من الكلام نسبة حروف الهجاء من الخط ، فكما انّ معلم الخط يبتدىء بتبيين عدد الحروف وأسمائها وتمييز بعضها من بعض ، كذلك معلم الكلام يبتدىء بتبيين عدد الكلمات وأسمائها ، وتمييز بعضها من بعض، ويستغنى لشهرة معنى الكلام والخط عن تحديدها، ويستغنى أيضا عن دليل حصر الكلمات كما استغنى عن دليل حصر الحروف))[3] .

وقوله عند الحديث عن علامة الحرف في الشرح : ((أشبه شيء بالكلمات الثلاثة الجيم والخاء والحاء ، فانها ثلاثة جعل لاثنين منها علامتان وجوديتان وهما النقطتان وجعل علامة الثالث خلوه من النقط .

فالاسم والفعل بمنزلة الجيم والخاء في الامتياز بعلامتين وجوديتين والحرف بمنزلة الحاء في الامتياز بعلامة عدمية ، وحصل بذكر (هل وليت وسوف) تنبيه على انقسام الحروف الى ثلاثة

---

(1) شرح عمدة الحافظ (د) / 710 – 711 .

(2) سبق ان اشار الى بعض هذه السمات محققا الكتاب ، ينظر شرح عمدة الحافظ (هـ) ، (المقدمة) / 91 ، وشرح عمدة الحافظ (د)، (المقدمة) / 46 .

(3) شرح عمدة الحافظ (د) / 96 .

أقسام: قسم يصحب الأسماء والأفعال كـ(هل)، وقسم يختص بالأسماء كـ(ليت)، وقسم يختص بالأفعال كـ(سوف)))[1].

والذي يؤكد اهتمام المصنف بالجانب التعليمي في كتابه هذا ثلاثة امور:

أولها : تمهيده للباب الّذي يعقده :

فنجد المصنف في أغلب الأحيان يمهد للموضوع الذي يتناوله ، بأنْ يتحدثَ في أول كل موضوع عن الموضوع الذي سبقه، لغرض تكوين الدافع إلى تلقي الدرس الجديد وتحديد الغاية منه ، وأمثلة ذلك في كتابه كثيرة ، كقوله في بدء حديثه عن أخوات (كان) في الشرح: ((قد تقدم عند ذكر المبتدأ الإعلام بأنّ الاول من قسميه تدخل عليه (كان أو إحدى أخواتها) فترفعه ويصير اسمها وتنصب خبره ويصير خبرها.

والغرض – الان – ذكر أخواتها وهي اثنا عشر فعلاً ، وبانضمام (كان) اليها تكون ثلاثة عشر))[2].

ومهد لشرح أدوات الاستثناء بقوله : ((قد تقدم عند حروف الجر أنْ للمستثنى بـ(حاشا) و(خلا) و(عدا) جراً انْ كن أحرفاً ، ونصبا إنْ كُن أفعالا، وان اقتران (خلا) و(عدا) بـ(ما) يوجب فعليتهما ، والنصب بهما .

والى هذا أشرت – الآن – بقولي : (وقد مضى ما للمستثنى مع هذه الثلاثة) ..))[3] .

وذكر في أول حديثه عن الممنوع من الصرف أنّه : ((قد تقدم في باب الإعراب التنبيه على أنّ الاسم المعرب منصرف وغير منصرف ، وإنّ غير المنصرف تنوب في جره الفتحة عن الكسرة ما لم يضف أو تدخل عليه (ال) فانه حينئذ يجر بالكسرة كما يجر بها المنصرف مطلقا، والغرض – الان – بيان الصرف وموانعه))[4] .

ثانيها : اعتماده اسلوب الافتراض التعليمي [5]:

ومن سمات منهجه في الشرح أنّه يعمد كثيراً الى استخدام اسلوب الافتراض كقوله : فلو قلت...، لو كان ...، لو تقدم ...، فلو سميت ...، ولو صح ....، فلو لم يرد ....، فلو نُكِرَ...الخ.

---

(1) شرح عمدة الحافظ (د) / 106 .

(2) المصدر نفسه 195 .

(3) المصدر نفسه 377 – 378 .

(4) المصدر نفسه 841.

(5) اتبع هذا الاسلوب د.علي عبود الساهي في رسالته (المرادي وكتابه توضيح مقاصد الألفية) ، ينظر : خالد الازهري وجهوده النحوية في التصريح على التوضيح (رسالة ماجستير) 75 ، وارتشاف الضرب من لسان العرب دراسة وتحليل (رسالة ماجستير) 40 .

وبحسب ما أرى أنّ ذلك اسلوب تعليمي اتبعه ابن مالك في كتابه هذا لتوضيح المسائل النحوية والصرفية وتقريبها إلى أذهان المتعلمين، ومن أمثلة ذلك :

ما أورده في أثناء حديثه عن التقييد المفتقر اليه في النصب بـ (إذن) ، إذ قال : ((واما التقييد المفتقر اليه في (إذن) : فإن يكون مبدوءاً بها ، والفعل مستقبل غير مفصول ، كقولك : لمن قال : أزورُكَ : (إذنْ أكرمكَ) .

فلو قلت : (أنا إذن اكرمُكَ)، او (واللهِ إذن لا أحرمُكَ) لم يجز النصب ، لكون (إذنْ) غير مبدوء بها .

وكذلك لو قلت : (إذن أنا أكرمُكَ) لم يجز النصب، لان الفعل منفصل عنها.

فلو كان الانفصال بقسم أو بـ (لا) لم يمتنع النصب كقولك : (إذن واللهِ أكرمَكُ) و (إذن لا أحرمَكَ) .....، ولوتقدم على (اذن) واو، او فاء جاز اعمالها واهمالها ، واهمالها اكثر)) [1]

ومن ذلك أيضا ما أورده في معرض حديثه عن وقوع الجملة الاسمية حالاً ، اذ قال: ((وأجاز سيبويه الاستغناء عن الواو بنية الضمير إذا كان معلوما كقولك: (مررْتُ بالبُرِّ قفيز بدرهَم) أيّ : قفيزٌ منه بدرهَمٍ ، وجاز هذا كما جاز في الابتداء : (السمنُ مَنَوان بدرهم) على تقدير: (مَنَوان منه بدرهَم)، فلو قيل : (بيعَ السمنُ مَنَوان بدرهم) على تقدير (منه) وجعل الجملة حالاً لجاز وحسن ، والى هذا أشرتُ بقولي : (وقد تخلو الجملة الاسمية منهما لظهور المعنى)، فلو كانت الجملة الاسمية مؤكدة لم يجز اقترانها بالواو نحو : (هو الحقّ برهانُهُ واضحٌ))[2].

وقال عن عطف النسق عند حديثه عن الجملتين المعطوف إحداهما على الأخرى في صلة أو شبهها ((حقّ الجملتين المعطوف إحداهما على الأخرى في صلة أو شبهها أنْ يعود من كل واحدة منهما ضمير على ما سيقت من اجله نحو : (عرفْتُ الذي اكرمَ اخوه وفرحَ صاحبُهُ)، (ورأيْتُ رجلاً حَسُنَ كلامُهُ وانتفعَ جليسُهُ)، فلو خلت إحداهما من العائد لم يصح الكلام نحو: (عرفْتُ الّذي أكرمَ أخوه وفرحَ زيدٌ)، و (رأيْتُ رجلاً حَسُنَ كلامُهُ وانتفعَ عمرو).

فلو كان العطف بالفاء لاستغنى بضمير واحد نحو : (عَرَفْتُ الّذي أكرمَ أخوه ففرحَ زيدٌ)؛ لأنّ ما في (الفاء) من السببية يجعل الجملتين في حكم جملة واحدة))[3] .

---

(1)شرح عمدة الحافظ (د) / 332 .

(2) المصدر نفسه 458 .

(3) المصدر نفسه 646 – 647 .

ومن ذلك أيضا ما ورد في معرض حديثه عن الممنوع من الصرف للتعريف والف الالحاق ، اذ قال: ((من السبعة الممنوع الصرف للتعريف وألف الإلحاق المقصورة: كـ (عَلْقى) – اسم رجل – فانّه لا ينصرف للتعريف وشبه ألف التأنيث ، فتقول : (هذا عَلْقَى) ، فلا تُنَون؛ لانه غير منصرف ، فلو نُكِر انصرفَ ، ولو سُمَي رجلٌ بما فيه الف الالحاق الممدودة لانصرف، لانها لا تشبه الف التأنيث الممدودة، فإن وزن ما هي فيه مخالف لاوزان امثلة الف التانيث الممدودة بخلاف الف الالحاق المقصورة، فان اكثر ما تكون فيه يصح ان يكون الف تأنيث))[1].

وفي الكتاب مواضع أخرى كثيرة لا مجال لذكرها ، وما ذكرته كافٍ لتوضيح السمة المتحدث عنها .

ثالثها: توخي السهولة والتيسير:

يميل المصنف– كما هو الحال في كتبه الأخرى– الى توخي السهولة والتيسير في كل ما يذهب اليه من آراء واجتهادات ، فهو يتناول الموضوع بعبارة سهلة بعيدة عن التعقيد والتكلف في التأويل مع وضوح المعنى وانكشافه من غير إعمال فكر، أو ترديد نظر ، فكان هدفه من ذلك–كما يبدو– هو تيسير حفظ المادة لمن أراد إتقان النحو العربي؛ لأنّ الغاية من تأليف هذا الكتاب كانت تعليمية يرمي منها إفهام الدارسين، لذلك نراه يصرح بين الحين والآخر باختيار هذا المذهب أو الرأي؛ لأنّه الأسهل والأيسر ، مبتعداً بذلك عن التأويلات والتقديرات البعيدة ، كقوله في الإعراب والبناء : ((ولم اذكر عامل الرفع في الفعل ؛ لأنّه مختلف فيه فمذهب البصريين انه مرفوع بوقوعه موقع الاسم ، ومذهب الفراء انه مرفوع بتعريه من الناصب والجازم ،وهو أسهل المذهبين وأحقهما بالإطراد))[2] .

وقوله في باب التعجب عند حديثه عن الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بالنداء او الجار والمجرور: ((وفي الحديث ان عليا مرّ بعمار– رضي الله عنهما– فمسح التراب عن وجهه، وقال : (أعْزِزْ عَلَيّ– أبا اليقظانِ– أنْ أرَاكَ صَرِيْعاً مُجدَّلا)، ففي هذا الكلام ثلاثة شواهد: احدهُا : شاهد على الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بجار ومجرور .

والثاني : الفصل بالنداء أعني أبا يقظان .

الثالث : حذف الباء من المتعجب منه بعد افعل لكونه (أنْ وصلتها).

---

(1) شرح عمدة الحافظ (د) / 866.

(2) المصدر نفسه : 108 – 109 ، وينظر راي البصريين والفراء في الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين 2/ 288 –291 (م/ 74) ، وشرح جمل الزجاجي 130/1 – 131 ، وشرح التسهيل 4/ 5 – 6 ، وشرح الكافية الشافية 3 / 1519 ، وشرح التصريح 2/ 299 ، وهمع الهوامع 591/1.

وعلى الفصل بالنداء في هذا الكلام اعتمدتُ حين قلت: (وكذا فصله بنداء)، فلك أن تقول: أحِسنْ يا زيدُ بعمروٍ، فتفصل بالنداء بين (أحسن و فاعله) المتعجب منه ، وهو أسهل من الواقع في هذا الكلام ؛ لان في الكلام فصلاً بالجار والمجرور والنداء معا))[1].

وكان كثيراً ما يصحح قولين اختلف طرفاهما رغبة في التيسير والتسهيل ما وجد الى ذلك سبيلا ، كقوله في أثناء حديثه عن الفاعل : ((ولم يقيد الفعل بالتمام– كما يفعل من يقصد اخراج اسم كان– بناء على ان اسم (كان) ليس فاعلاً ، ومذهب سيبويه أنّه فاعل فتناول الحد إيّاه مقصودٌ وفاقاً لسيبويه، ومن لم يجعله فاعلاً فمذهبه– ايضا– صحيح، وهو مذهب أكثر المتأخرين))[2].

ولعل خير دليل على ان المصنف قد نزعَ نحو السهولة والتيسير تخفيفا عن الدارسين ورفعا للعناء عنهم، هو تجنبه الخوض في تفاصيل الخلاف في كثير من المسائل النحوية والصرفية في الكتاب على غير عادته في الكتب الأخرى، لذا نراه يكتفي في أغلب الأحيان ببيان موطن الخلاف في مسألة معينة ، دون تفصيل للقول فيها ، كحديثه عن أفعل التفضيل والمصدر العامل فيه، إذ قال : ((وفي افعل التفضيل والمصدر العامل خلاف، والصحيح انّ إضافتهما محضة، وانهما يتعرفان بالإضافة الى المعارف))[3] .

فقد بيّن المصنف هنا موطن الخلاف في هذه المسألة ، واختار الرأي الذي يراه صحيحاً، من غير ان يُفصّلَ القول في ذلك الخلاف ، قال أبو حيان الاندلسي (ت745هـ) : ((مذهب الجمهور ان إضافة المصدر لمرفوعه ، أو منصوبه محضة ، وذهب ابن برهان وابن الطراوة الى انها غير محضة فلا تعرف، وذهب سيبويه والأكثرون الى ان إضافة أفعل التفضيل محضة، وذهب الكوفيون والفارسي و ابو الكرم بن الدباس صاحب (كتاب المعرف) الى انها غير محضة، وقال ابن السراج : ان أضيفت الى معنى (من) فتكون في حكم الانفصال، ولا تتعرف، اوعلى غير معنى (من) فتتعرف))[4] .

ومن ذلك أيضا ما أورده في أثناء حديثه عن الصفة المشبهة ، اذ قال : ((ومن في قولي : من أصل فعل لازم، متعلقة بمصوغه والمراد بأصل الفعل المصدر؛ لان الفعل والصفة مشتقان

---

(1) شرح عمدة الحافظ (د.) / 750 - 751.

(2) المصدر نفسه : 180 – 181 ، وينظر رأي سيبويه في الكتاب 1/49-50.

(3) المصدر نفسه : 489 .

(4) ارتشاف الضرب من لسان العرب 2/ 505 ، وينظر : شرح التصريح 2/ 27 ، وهمع الهوامع 2/ 506 .

منه على اصح المذهبين))[1].

فالمصنف هنا صرح بوقوع الخلاف بين المذهبين (البصري والكوفي) دون ان يفصل القول في ذلك ، وانما اكتفى باختيار رأي اصح المذهبين ، وهو المذهب البصري ، إذ ان البصريين يرون ان المصدر أصل المشتقات خلافا للكوفيين الذين يرون ان اصلها الفعل [2].

بل انه قد يغفل أحيانا كثيرة الحديث عن بعض المسائل المهمة في النحو تجنبا للخوض في تفاصيل هذه المسائل ، والخلاف فيها ليس لشيء إلا لقصد التخفيف والتيسير ، ولنأخذ على سبيل المثال حديثه عن ادوات جزم المضارع ، فبعد ان انهى المصنف حديثه عن (لم، ولما، واللام، ولا الطلبيتين) تحدث عن أدوات الشرط الجازمة مبتدئا بـ (ان) حيث قال ((ثم قلت : (وهو والماضي بإن)، فنبهت على ان (ان) تخالف الجوازم السابقة ، بدخولها على الماضي– تارة– وعلى المضارع– تارة– فتجزم الماضي تقديراً والمضارع لفظا ، ما لم يصحب نون توكيد أو نون اناث .

وميزت (ان) الجازمة بمغايرتها للمخففة من (ان) نحو : ﴿ وان يكادُ الّذْينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَك بأَبْصارِهِم ﴾[3] ، وللنافية نحو : ﴿ان يَقُوْلونَ إلاّ كَذِبا﴾ [4]، وللزائدة نحو : (ما ان تُجزى إلاّ بعملِكَ) .

ثم بينت ان الذي يليها من الأفعال يُسمى شرطا ، وانها تقتضي – بعده – جملة تسمى جوابا، وان الجواب يجب اقترانه بالفاء ان لم يصلح للشرطية))[5].

مما تقدم نرى ان المصنف قد تحدث عن الجازم لفعل الشرط بأداة الشرط السابقة له وهذا أمر لا خلاف فيه ، ولكنه أغفل الحديث عن العامل في جواب الشرط لوقوع الخلاف فيه ، قال ابو البركات بن الانباري (ت 577هـ): ((ذهب الكوفيون الى ان جواب الشرط مجزوم على الجوار ، واختلف البصريون ، فذهب الأكثرون الى ان العامل فيهما حرف الشرط، وذهب آخرون الى ان

---

(1) شرح عمدة الحافظ (د) / 686 .

(2) ينظر : الانصاف 1/ 129 (م/ 28) ، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين 143- 149 (م/6)، وشرح التسهيل لابن مالك 2 / 178 ، وشرح الكافية الشافية 2 / 654 ، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة 111- 112 (م /1) وشرح التصريح 1 / 325 ، ومدرسة البصرة النحوية39 .

(3) القلم / 51 .

(4) الكهف / 5 .

(5) شرح عمدة الحافظ (د) / 349 – 350 .

حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه ، وذهب آخرون الى ان حرف الشرط يعمل في فعل الشرط، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط، وذهب ابو عثمان المازني الى انه مبني على الوقف))[1] .

وفي كتابه (شرح عمدة الحافظ) عدد من المسائل التي أغفل الحديث عنها لوقوع الخلاف فيها ، جريا على منهجه في ترك المواضع الخلافية في الغالب لقصد التخفيف والتيسير عن الدارسين ، ولكننا لا نستطيع ذكرها كلها في هذا البحث .

ولعل هذه السمات الثلاث التي ذكرتها انفاً خير دليل على ان ابن مالك قد سلك في كتابه هذا مسلكا تعليميا تربويا كان الهدف منه إيصال المادة الى أذهان المتعلمين بأسلوب ميسر وعبارات واضحة .

2- **ذكر المحترزات في الشرح :**

ومن السمات البارزة في هذا الكتاب أيضا ان المصنف إذا جاء بالتعريف أو كلام في العمدة ذكر المحترزات في الشرح، وهي صفة غالبة على هذا الكتاب لا تكاد أغلب صفحاته تخلو منها ، نذكر على سبيل المثال ، قوله عند الحديث عن الموصول في المتن : ((الموصول : الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما وما أشبههما في المعنى والافتقار الى الوصل بجملة خبرية مشتملة على ضمير لائق بالمعنى))[2] .

ومما قاله في شرح هذه العبارة متحدثا عن جملة الصلة: ((وقيدت الجملة الموصول بها بـ(خبرية) احترازاً من جمل الطلب فانها لا يوصل بشيء منها اذ لا فائدة في ذلك، وقيدت بـ(اشتمالها) على (ضمير) احترازاً من الجمل التي تضاف إليها (حيث وإذ وإذا) فانها عارية من ذلك))[3].

وجاء في باب التعجب عند حديثه عن شروط المصوغ منه فعلا التعجب في المتن: ((وصوغهما من فعل ثلاثي، تام، تام التصرف، مثبت، مسمى الفاعل، أو كمسماه، متفاوت المعنى، من غير باب أفعل فعلاء))[4] .

ومما قاله في شرح هذه العبارة: ((وقيد الفعل الّذي يصاغ منه فعلا التعجب بكونه فعلاً احترازاً من معنى لا فعل له .

---

(1) الانصاف 2/ 318 (م / 84) ، وينظر : ارتشاف الضرب 2/ 557 ، وشرح التصريح 2/ 248 ، وهمع الهوامع 2/ 558 – 559 .

(2) شرح عمدة الحافظ (د) / 147 .

(3) المصدر نفسه: 149 .

(4) المصدر نفسه: 741.

وقيّد بثلاثي احترازاً من الزائد على الثلاثة .

وقيّد بالتمام احترازاً من الأفعال الناقصة .

وقيّد بالتصرف احترازاً من نعم وبئس ونحوهما .

وقيّد التصرف بالتمام احترازاً من يذر ويدع فانهما يتصرفان تصرفا ناقصا، فلا يصاغ منهما فعل تعجب .

واحترز بذكر الاثبات من فعل لا يستعمل إلا منفيا نحو : ما عجتُ بالشيء أي : ما انتفعْتُ بهِ.

واحترز بمسمى الفاعل أو كمسماه من فعل ما لم يسم فاعله ، فانه لا يتعجب منه كي لا يلتبس بفعل الفاعل المتعجب به ، فان أمنَ الإلتباس لم يمتنع التعجب به ، كقولك : ما ابخت زيداً ، وما انخاه علينا ، وما اعناه بحاجتك ، وما احرم من عدم الانصاف .

واحترز بالتفاوت في المعنى مما لا تفاوت في معناه نحو: ماتَ زيدٌ ونشأَ الولدُ .

واحترز بكونه من غير باب أفعل فعلاء من نحو: شنب فهو أشنب، وحور فهو أحور.

فهذه الأفعال التي احترز منها لا يصاغ منها شيء من فعل تعجب))[1].

3- تأجيل شرح بعض المسائل :

ووجدت المصنف في كتابه هذا يذكر بعض الموضوعات النحوية مجملة عندما يجد المناسبة لذلك، ثم يعود إلى تفصيلها في مواضع خاصة يذكرها فيما بعد ، وهو بذلك يؤجل القول على بعض المسائل ، أو الموضوعات ، ولكنه ينبه القارىء على انه سيذكرها مستعملاً لذلك عبارات تدليلية من مثل : (وسأبيَّنُ ذلك ان شاءَ الله) ، أو (لأسباب تبين ان شاء الله تعالى) أو (سيأتي الكلام عليها ان شاءَ الله تعالى) ..... الخ .

ومن أمثلة ذلك، ما ورد في باب الإعراب والبناء، حيث قال في الشرح: ((واقتصرت في أمثلة الإعراب على رفع بضمة ، ونصب بفتحة ، وجر بكسرة ، وجزم بسكون ، ليعلم ان هذا هو الأصل وما سواه نائب عنه ، وسأبين ذلك ان شاء الله تعالى))[2] .

فلما انهى المصنف الكلام على الإعراب والبناء، ثم إعراب المقصور والمنقوص، وإعراب الفعل المعتل رجع الى الحديث عما يدل على الرفع نيابة عن الضمة[1]، حيث فصل القول في ذلك ثم اتبعه عما ينوب عن الفتحة في النصب [2]، وعما ينوب عن الكسرة والسكون في الجر والجزم[3] .

---

(1)شرح عمدة الحافظ (د) / 744- 745 .

(2) المصدر نفسه : 109.

وعند حديثه عن نواسخ الابتداء في الشرح، قال المصنف: ((قد تقدم الإعلام بان المبتدأ على ضربين : أحدهما : مخبر عنه ، والثاني : مسند الى تالٍ يقوم مقام خبره .

فالاول : هو المخبر عنه، فبينت –الان– انه الّذي تدخل عليه العوامل التي تسمى نواسخ الابتداء ، وهي (كان وأخواتها) ، و(ان وأخواتها) ، و(حسب وأخواتها) .

والثاني : لا تدخل عليه هذه العوامل ؛ لانه منزل منزلة الفعل ، فلا تعمل فيه عوامل الأسماء كما لا تعمل في الفعل .

ومن مقتضى هذا الا يعمل فيه الابتداء ، لانه من عوامل الأسماء إلاّ انه معنى فاشبه المعنى الذي يرتفع به الفعل إذ قيل :أيقومُ زيدٌ ؟ فجاز ان يعمل فيه .

والتمثيل بعمل (كان)، و(ان)، و(حسب) في المبتدأ والخبر مغنٍ عن التمثيل بأخواتها .

ولأخواتها مواضع تذكر فيها مبينة أحوالها وأحكامها ان شاء الله تعالى))[4] .

فلما انهى المصنف الكلام على المبتدأ، والخبر، والفاعل، ونائبه، رجع إلى الحديث عن أخوات (كان) [5]، وأخوات (ان)[6]، وأخوات (حسب)[7]، مفصلاً القول في كلٍّ من هذه الموضوعات .

ومنه أيضا ما ورد في شرحه للمعرف بالإضافة والنداء ، إذ قال : ((والمعرف بالإضافة ما أضيف الى معرفة إضافة حقيقية نحو : ذهب غلامي وصاحب زيد وابن هذا وابو الذي عندك وذو المال.

والمعرف بالنداء ما خصصته من النكرات بإقبالكَ عليه مناديا كقولك لرجل تراه: (يا رجل).

وسنستوفي الكلام على هذا وعلى المعرف بالاضافة في بأبيهما ان شاءَ اللهُ تعالى))[8] .

هذا كل ما قاله المصنف هنا خاصا بالنداء والإضافة ، ثم عاد بعد ذلك الى شرح كل منهما بصورة مفصلة في بابيهما النداء[9] والإضافة [10] .

---

(1) ينظر : المصدر نفسه 117 – 130.

(2) ينظر : شرح عمدة الحافظ (د.) / 131 – 133.

(3) ينظر : المصدر نفسه 134 – 136.

(4) المصدر نفسه 159 – 160 .

(5) ينظر : المصدر نفسه 195 – 217 .

(6) ينظر : المصدر نفسه 218 – 243 .

(7) ينظر : المصدر نفسه 244 – 253.

(8) المصدر نفسه 155 .

(9) ينظر : شرح عمدة الحافظ (د.) / 275 – 314 .

(10) ينظر : المصدر نفسه 480 - 516 .

4- شرح معاني الكلمات الغريبة، والأساليب التي تستحق البيان :

ونجد ابن مالك في هذا الكتاب يوضح الكلمات الغريبة التي يرى أنّ القارىء يلاقي صعوبة في فهم معناها ، وهو لا يطيل في توضيح المعنى ، كقوله عند الحديث عن المحمول على المثنى في باب علامات الرفع : ((ويدخل أيضا تحت المحمول على المثنى ما هو مثنى لفظا ومعنى ولا يستعمل مفرده كـ(المِذْرَوَيْن) وهما جانبا الرأس وجانبا الاليتين وجانبا القوس))[1].

وقال في حديثه عما يعمل عمل (كان) بشرط : ((ومثله قول مالك بن خالد الهذلي :

ويَبَرْحُ منّا سَلْفعٌ مُتَلببُ صَبُورٌ عَلى الضَّراءِ والغَزْو مَارِن[2].

أي: لا يبرحُ منا سلفعٌ وهو الجريءُ))[3].

وساق عند حديثه عن ورود المضاف مقحما قول الشاعر :

وَتيهٍ خَطَبْنا غَولَها، وارتمى بنا أبو البُعدِ من أرجائِها المتطاوحُ[4].

التيه : جمع تيهاء ، وهي الصحراء التي يقلّ الاهتداء فيها))[5]

وقد يقوم المصنف أحيانا بشرح بعض الشواهد التي يستشهد بها، ويتعرض لبيان معانيها حتى لا يشكل فهمها على القارىء، كقوله عند الحديث عن تأخير الخبر وتقديمه مما جاء بقرينه صارفة عن الظاهر محتجا بقول الشاعر:

جانيك من يجني عليك وقد تُعدِي الصَّحاحَ مبارك الجُرْبُ

انشأتَ تطلبُ خطة عنتا وتركتها ومشدُّهَا رأْبُ [6] .

((فـ(من يجني عليك) : مبتدأ، و(جانيك) خبره؛ لأنّ الّذي يجني عليك هو الذي يلزمك دية قتيله لأنك عاقلته، فهو بذلك جان عليك وهو جانيك أي : مفيدك ونافعك اذا احتجت الى الانتصار به على عدوّ، فـ(جانيك) : خبر، و(من يجني عليك): مبتدأ ، والمرشد الى هذا كون المعنى لا يصح الا به)) [7].

---

(1) المصدر نفسه 126 .

(2) البيت في ديوان الهذليين 3 / 48 .

(3) شرح عمدة الحافظ (د) / 198.

(4) لم اقف على اسم قائله ، وقد ورد في شرح التسهيل لابن مالك 2 / 175 .

(5) شرح عمدة الحافظ (د) / 507 .

(6) البيتان لذؤيب بن كعب بن تميم ، ينظر : المستقصى في أمثال العرب 2 / 48 – 49 ، حيث وردا فيه برواية (يعدى .. أقبلت).

(1) شرح عمدة الحافظ (د) / 170 – 171

وأمثلة ذلك في كتابه كثيرة، وهي دليل على براعة المصنف في شرح الشواهد النحوية والصرفية وتوضيح معناها وتخريجها من اجل ان تتفق مع القاعدة التي يذكرها.

ونادراً ما كان المصنف يستطرد فيشرح مسألة لغوية ، من ذلك ما جاء في باب الاستغاثة، حين قال في أول شرحه لهذا الموضوع : ((يقال : استغاث فلان فلاناً فاغاثه أي: استنصره فنصره، قال الله تعالى: ﴿ فاستغاثه الذي من شيعته على الذي من عدوه﴾[1] .

فالمنادى لينصر: مستغيث ، والمنادى ليُنْصَر : مستغاثٌ .

ومن قال مستغاث به لم يصب ، لكن لو ورد ذلك عن العرب حمل على تضمين (استغاث) معنى (استعان)))[2] .

ومنه أيضا ما قاله عندما ساق قول حسان بن ثابت راثيا النبي (ﷺ) في باب أفعل التفضيل :

مُصدَّقاً للنبيّينَ الأولى سَلَفُوا وابْذَل النّاسِ للمَعروفِ للجادِي[3] .

قال : ((الجادي هنا السائل وهو أيضا المعطي ، يقال : جدوت بمعنى : اعطيت وبمعنى : سألت ، قال الشاعر :

جدوت اناساً موسرين فما جدوا الا الله فاجدوه اذا كنت جاديا[4]))[5]

5 – براعته ودقته في التعاريف والحدود النحوية :

كانت لابن مالك عناية واضحة بالحدود والتعريفات، فهو يحرص على أنْ يسوقها في مفتتح كلامه على اغلب الموضوعات في المتن أو عند شرحه هذه الموضوعات ، فلا يكاد يترك موضوعاً من الموضوعات التي جاءت في العمدة و شرحه يمكن ان يخضع للتعريف أو التحديد من دون أنْ يثبت له هذا الحد أو التعريف ، وكان حريصا على أنْ تكون حدوده التي يوردها دقيقة شاملة أنواع المحدود.

ولكن السمة الغالبة على هذا الكتاب هي ذكره الحد في المتن، ثم يأتي عليه في الشرح فيقسمه على جزئيات ثم يشرع في تفصيل كل جزئية منه، وهو بذلك يقوم بتحليل وافٍ لهذا الحد حتى لا يدع مجالاً للبس أو غموض أو اعتراض يمكن أنْ يوجه الى ذلك التعريف ، من ذلك مثلا تعريفه للنعت

---

(1) القصص / 15 .

(2) شرح عمدة الحافظ (د) / 287 .

(3) البيت في ديوانه 59 .

(4) لم اقف على اسم قائله ،وهو في لسان العرب مادة (جدا) : 18 / 146.

(5) شرح عمدة الحافظ (د) / 776 – 777 .

في المتن، اذ قال : ((النعت : التابع الدال دون متبع ولا تقدير استقلال على معنى في المتبوع أو فيما يلابسه، كـ(ربَّ رجلٍ طويلٍ قصيرٍ ثوبُهُ)))[1] .

قال في الشرح: ((التابع يعم النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق والبدل.

فخرج بقولي (دون متبعٍ) الوصف المعطوف كقوله تعالى : ﴿ الآمرونَ بالمَعْروفِ والنّاهُونَ عن المُنْكَرِ ﴾[2]، فانه تابع دال على معنى في المتبوع، لكن تابعيته بواسطة حرف متبع، فلا يسمى في العرف نعتا .

وخرج بقولي : (دون تقدير استقلال) بدل الاشتمال، نحو : (أعجبني زيدٌ فضلهُ) ، فانّه تابع دال على معنى في المتبوع ، ولكنه مقدر الاستقلال اذ المعنى : (أعجبني فضل زيدٍ) .

وخرج بقولي : (معنى في المتبوع) التوكيد نحو : (جاء زيدٌ نفسُهُ)، وعطف البيان نحو: (جاءَ ابنُك محمدٌ) ، ففيهما ما في النعت الاّ الدلالة على معنى في المتبوع ؛ لأنّ نفس الشيء هو الشيء بعينه لا معنى فيه ، وكذلك ثاني الاسمين من (جاءَ ابنُكَ محمدٌ) .

وقولي : (أو فيما يلابسه) تكملة تحصيل الإحاطة بنوعي النعت فانّ طويلاً وقصيراً من قولي : رُبَّ رجلٍ طويلٍ قصيرٍ ثوبُهُ ، مستويان في كونهما تابعين دالين على معنى طويل في رجل ، ومعنى قصير في الثوب ، وهو ملابس للمنعوت بإضافته الى ضميره ، وقد تكون الملابسة بغير إضافة نحو : مررْتُ برجلٍ راغبٍ فيه زيدٌ وبأمرأة كاذبٍ من يعيبُها))[3].

ويمكن معرفة مزيد من هذه التعريفات وتحليلاتها في موضوعات كتابه المختلفة مثل الفاعل، والبدل، وعطف البيان ، وعطف النسق ، والمصدر[4] وغيرها .

فإذا لم يذكر حداً للموضوع في المتن ، وكان ذلك الموضوع يخضع للتعريف أو التحديد، وضع له حداً دقيقاً شاملاً في الشرح ، من ذلك مثلا تعريفه للبناء عند شرحه هذا الموضوع بقوله: ((لزوم الاخر – دون عامل – سكونا ، أو حركة أو حذفا قائماً مقام السكون ، أو حرفا قائما مقام الحركة ، كـ (منْ) ، و(وكَيْفَ) ، و(حَيثُ) ، و(هَؤلَاءِ) ، و(اخشَ) ، و(ارمِ)، و(ادْعُ) ، و(يا زَيْدانِ) ، و(يا زَيْدونَ)))[5] .

---

(1) شرح عمدة الحافظ (د) / 537 .

(2) التوبة / 112 .

(3) شرح عمدة الحافظ (د) / 538.

(4) ينظر : المصدر نفسه 180 ، 577 ، 592 ، 606 ، 686.

(5) شرح عمدة الحافظ (د) / 109

Abstract

The Explanation of Ibn Maliks ' Amdet Al-Hafid and Adet Al-Lafid : A Study and Analysis

There were men who liked the Arabic language and devoted their lives to study it . Those men left for us great heritage that deserves studying and investigating . One of this was Ibn Maliks Amdet Al-Hafid and Adet Al- Lafid which includes the most of the grammatical and etymological aspects of the language . It also contains the views of the classical and contemporary grammarians and their literary trends as well as in a style which is characterized by simplicity and clarity . supplemented with evidences and the subject of my study .

The study falls into three chapter with an introduction and conclusion and a bibliography .

In the introduction , I offered a brief account of Ibn Maliks' life and his book Amdet Al-Hafid and Adet Al-Lafid .

Chapter one deals with Ibn Maliks' methods in his book showing the subjects of the book and the scientific materials offered and attempting to find connected relation among these subject s . Then I showed the important merits of Ibn Maliks ' methods of explanation .

Chapter two concentrates on Ibn Maliks' grammatical evidences in the explanation of this book Amdet Al-Hafid and Adet Al-Lafid . It shows his attitude and regard to hearing . Then it offers his Qura'anic evidence, Qura'anic readings, Al-Hadeeth Al-Shareef and the Arabs discourse in verse and prose as well. It also explains Ibin Malik's attitude towards measuring restricted by certain cases which I explained in details. Then it shows his opinion about general consent and accompanying of condition and reasoning.

Chapter three deals with the study of grammatical and etymological matters in relation to the explanation of Amdet Al-Hafid and Adet Al-Lafid. It is divided into two sections: section one is about the grammatical matters of the book in which I wrote about Ibin Malik's grammatical doctrine and this attitude towards the general multitude of Al-Basrieen and Al-Kufieen, his attitude towards

grammarians as individuals, then I mentioned his novel views. It is conclude by mentioning his grammatical idiom. In the second section I deal with the etymological aspects of the book: the derivations construction, sources constructions, neuter plurals, ascription and diminution.

In the conclusion, I sum up the most important findings of the study.